

نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة

Simplified accounting system in small enterprises

مهاوات لعبيدي

كويسي محمد

عوينات فريد

جامعة الوادي

جامعة ورقلة

جامعة ورقلة

labidi_mehaouat39000@yahoo.fr

a.farid26@yahoo.fr

Kouicimohamed39@gmail.com

Received:30/05/2016

Accepted:30/06/2016

Published:15/12/2016

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توصيف النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات الصغيرة في سياق أعمال الإصلاح المحاسبي التي قامت بها الجزائر وتمخض عنها تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية تماشيا مع التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال، خاصة وأن هذا الصنف من المؤسسات يمثل شريحة معتبرة في النسيج المؤسساتي، إذ تطرق النظام المحاسبي المالي إلى نظام المحاسبة المبسطة ممثلا في محاسبة الخزينة لتقديم صورة وفّية عن واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر؛

وخلصت إلى أنه رغم أهمية محاسبة الخزينة في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة إلا أن النظام المحاسبي المالي أجاز تطبيقها إختياريا وفق مايساهم في تحسين جودة معلوماتها المحاسبية ويتوافق مع امكانياتها.

الكلمات المفتاحية: محاسبة مالية، محاسبة خزينة، نظام محاسبة مبسطة، نظام محاسبي مالي، مؤسسات صغيرة.

Abstract:

The objective of this paper is to describe the accounting system applied in small Institutions in the context of the accounting reform work carried out by Algeria and resulted in the application of the financial accounting system as of 2010, In order to achieve economic objectives in line with the developments in the business environment, especially since this type of institutions represents a significant segment of the institutional fabric. The financial accounting system referred to the simplified accounting system represented by treasury accounting to provide a true picture of the reality of small Institutions in Algeria;

It concluded that Treasury accounting is important for improving the accounting practice of small Institutions, however the financial accounting system has authorized its application in an optional manner, which contributes to the improvement the quality of its accounting information and is consistent with its potential.

Key words: Financial Accounting, Treasury Accounting, Simplified accounting system , Financial Accounting System, small Institutions.

* مرسل المقال: مهاوات لعبيدي

إن النظام المالي المحاسبي الذي تم تطبيقه في الجزائر يُقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه يمكن الوحدات المصغرة من تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

و نجد أن النظام المحاسبي المالي سيتقيد بالتسجيل بصورة وافية ووفق المميزات والحقائق الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، كما يبين كيفية مسك محاسبة هذه المؤسسات والتي تسمى بالمحاسبة المبسطة .

وبناء على ما تقدم يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا في السؤال التالي:

كيف يتم مسك المحاسبة المبسّطة في المؤسسات الصغيرة في ظل للنظام المحاسبي المالي؟

1- الإطار النظري للمحاسبة المالية في الجزائر:

1-1- عموميات حول المحاسبة المالية:

يقصد بالمحاسبة لغة التعامل ولغة شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، كما أنها تعتبر لغة الأعمال، فهي معنية بتسجيل العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية بلغة الأرقام، لذا لا بد لكل مؤسسة أن تستخدم المعلومات المحاسبية في إدارة أعمالها وأساسا لإتخاذ قراراتها والتعرف على نتائج أعمالها وكذلك التعرف على أوجه الاستثمار ومصادر الأموال، لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي إيجاد السجل المنظم للأنشطة الاقتصادية اليومية معبرا عنها بالوحدات النقدية.

1-1-1- تعريف المحاسبة المالية وأهدافها:

بداية نبدأ بتعريف المحاسبة المالية والتي هي عبارة عن العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها بما يسمح بتوفير البيانات لمتخذي القرار، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها حول نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات¹.

كما تعرف على أنها أحد فروع المحاسبة الذي يعنى بتوثيق ومعالجة البيانات المالية وإيصاها للمستفيدين منها في شكل تقارير مالية تعد وفقا لمعايير متفق عليها لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

إن المحاسبة المالية عبارة عن مجموعة محددة من الفروض المنطقية والمبادئ العملية، التي تستخدم في قياس الأحداث الاقتصادية وإعداد القوائم المالية الخاصة بوحدة اقتصادية معينة، وإيصالها إلى المستخدمين المختلفين. ويقصد بالمستخدمين المختلفين الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية وهذه الجهات قد تكون داخلية تتمثل في الإدارة أو تكون خارجية تتمثل في المستثمرين والدائنين..... وغيرها².

ولقد تطور تعريف المحاسبة المالية بتطور الفكر المحاسبي، فقد صدر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين في سنة 1941 التعريف التالي "المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث"³، وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي للمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج، فهذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

إذن، تعريف المحاسبة المالية لم يعد مقتصرًا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب، بل تعداه إلى أهداف أسمى وهي توصيل المعلومات الاقتصادية من أجل تحليلها من طرف المستخدمين لهذه المعلومات وأخذ القرارات اللازمة، وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي مرحلة المحاسبة نظام للمعلومات.⁴

أما في الجزائر فقد عوّف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 07/11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 في المادة 03 منه، على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".⁵

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف، يمكن استخلاص تعريف للمحاسبة المالية على أنها أحد فروع المحاسبة الذي يقوم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية المالية الخاصة بمؤسسة ما، ومن ثم تقديم وتوصيل معلومات عن نتائج أعمال تلك المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة زمنية معينة إلى الأطراف المهتمة والذين تتأثر قراراتهم بتلك النتائج.

وتحدد أهداف المحاسبة المالية المتمثلة في توفير المعلومات المحاسبية لمختلف فئات المستخدمين وذلك بتقديم تقارير مالية تحقق هذا الغرض وتمكن متخذي القرارات من:⁶

1. اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بناء على معلومات قابلة للفهم لذوي الخبرات البسيطة؛
 2. تحديد وقياس درجة السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية؛
 3. تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة والالتزامات المترتبة على هذه الموارد من حقوق الملكية والتزامات أخرى والتغيرات التي تحدث عليها؛
- وتتركز الأهداف الأساسية في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين بخصوص كلا من اتخاذ القرارات ومعرفة متحصلاتهم النقدية من الاستثمارات والقروض، وكذلك في تقدير التدفقات النقدية التي تمكنهم من الحصول على عوائدهم.

إن تنفيذ ما سبق يقوم على أن المحاسبة المالية تقدم المعلومات المطلوب توافرها عن طريق قوائم مالية تخدم الفئات المختلفة من المستخدمين وتسمى قوائم ذات غرض عام، وتفترض المحاسبة وجود حد أدنى من المعرفة لدى هؤلاء المستخدمين يمكنهم من الاستفادة من تلك القوائم.

ويمكن تقسيم أهداف المحاسبة المالية إلى أهداف ترتبط بالجانب التطبيقي وأهداف ترتبط بالجانب النظري.

أ- الأهداف المرتبطة بالجانب التطبيقي: وتتمثل في:

- 1- توفير سجل كامل لجميع العمليات المالية للمؤسسة سواء تعلق بالمصرفات والإيرادات أو بالمدينين..الخ
- 2- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة.
- 3- تحديد المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

ب- الأهداف الأساسية للجانب النظري العلمي: وهي عبارة عن:

1. إعداد التقارير الدورية اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.
2. تقديم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجين مثل الموردين والمقرضين.
3. توفير البيانات والمعلومات التي تخدم الجهات الحكومية في الأغراض الضريبية وفي مجالات إعداد الخطط العامة على مستوى الدولة.
4. تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع وبالالتزامات المترتبة عليه نتيجة حصوله على تلك الموارد.

1-1-2-العوامل المؤثرة على تطور المحاسبة المالية:

لقد تناولت بالدراسة العديد من الاتحادات والمنظمات المهنية للمحاسبة تطور المحاسبة المالية، وقد صدرت عن هذه الاتحادات والمنظمات العديد من الدراسات والأبحاث، التي شكلت مجملها تاريخ الإطار النظري وتطوره، ومن هذه المنظمات معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والجمعية الأمريكية للمحاسبة، ومن أهم هذه المنظمات هيئة معايير المحاسبة (FASB)، فقد أسست في عام 1973 وأخذت على عاتقها وضع معايير للعمل المحاسبي المتعلق بإثبات الأحداث الاقتصادية محاسبيا ومعالجتها ثم إعداد التقارير المالية، وقد أصدرت (FASB) ستة بيانات حول مفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمؤسسات الأعمال.

ونجد أن المحاسبة المالية تأثرت منذ نشوئها وحتى الآن بمجموعة عوامل أثرت على تطورها وتركيبها وهي عوامل وظروف ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وقانونية، وقد اتسمت هذه العوامل والمؤثرات بالتغير من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر. ومن بين هذه العوامل نذكر⁷:

• **المستوى التعليمي والتقني للبلد:** يلعب مستوى التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع دورا مؤثرا على النظام المالي والمحاسبي لمؤسسات ذلك البلد، حيث تقوم علاقة طردية بين المستوى التعليمي والتأهيل والتدريب المهني والفني وبين مستوى تطور وتطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية في المؤسسات، إضافة إلى ذلك فإن وجود متخصصين في مجالات المحاسبة

الأخرى يرتقي بالعمل المحاسبي ويجعله يلعب دورا هاما في إدارة المؤسسات والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، وذلك عن طريق وضع الموازنات التقديرية كأداة للرقابة، وتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية والتحليل المالي.

● **طبيعة العادات والعلاقات الاجتماعية:** إن للعادات والعلاقات الاجتماعية أثارا على شكل ونوع النظم المحاسبية السائدة في مجتمع ما، ذلك راجع ل:

- مستوى الحيلة والحذر الذي يتصف به أفراد المجتمع.

- مستوى السرية بين أفراد المجتمع.

- شعور المجتمع تجاه مهنة المحاسبة.

- عوامل قانونية وسياسية.

- عوامل اقتصادية.

1-2- : تطور المحاسبة المالية في الجزائر:

إن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أوجبت ضرورة إعادة النظر في النظام المحاسبي المطبق في الجزائر، ليتماشى واحتياجات هذه المؤسسات والظروف الدولية، حيث أصبحت الجزائر اليوم تشرف على تطبيق ما يسمى بالمحاسبة المالية.

1-2-1- المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر:

بناء على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال، أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة، لهذا قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة تمثلت في إعداد مخطط محاسبي جديد، سمّي هذا الأخير بالمخطط المحاسبي الوطني، وهو يتضمن إدراج مقاييس تسييرية من نوع جديد، تمكن من التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية والرقابة على ذلك.

فالمخطط المحاسبي الوطني يعالج بصفة إجمالية كل من النطاق المفاهيمي العام لهذا المخطط، أهداف المحاسبة، مستعملي المعلومة المحاسبية والمؤسسات التي تخضع لهذا المخطط، إذن نجد أن مفهوم المحاسبة المالية لم يتبلور بعد لدى الجزائر خلال مرحلة تطبيق هذا المخطط على الرغم من شيوع هذا النوع من المحاسبة لدى بعض بلدان العالم.

ولقد عرف المخطط المحاسبي الجزائري أربع (4) إضافات فقط منذ سنة 1975 إلى غاية 1995، ولم تكن إضافات جوهرية وتحسن من مستوى استخدام المخطط، فمنذ التسعينات تغيرت الظروف الاقتصادية مع وقوع الجزائر في فخ المديونية والتضخم وما نتج عنه من إعادة الجدولة، الشيء الذي أدى إلى خضوعها للضغوط الدولية، كما أن الظروف الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا، كل ذلك أدى إلى التفكير في إجراء إصلاحات جذرية على الاقتصاد منها إنشاء بورصة وإخضاع المؤسسات إلى اقتصاد السوق، إلا أننا نجد أن النظام المحاسبي الوطني لم يكن يتلاءم مع هذه

الإصلاحات وخاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، لهذا نجد أن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية تستدعي الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى تبني النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على المعايير الدولية.⁸

وخلال بداية العشرية الأخيرة وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبينا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية المتعلقة بالأدوات المعتمدة في الحسابات المالية للمؤسسات التي توفر المعطيات اللازمة للتحليل، فالنظام القديم لا يركز على عدة اعتبارات منها الفاعلون الاقتصاديون الجدد الذين دخلوا مع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر وهو ما يعيق التحليل الدقيق والشفاف للحسابات المالية.⁹

وتسعى الجزائر لاعتماد نظام محاسبة، حيث يواكب هذا النظام المقاييس الدولية ويمكن الأنظمة المالية والبنكية الجزائرية من مواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي، حيث أن مقاييس المحاسبة الجديدة يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية وشروط المستثمرين الأجانب وكذلك الأسواق المالية العالمية والبنوك الدولية، فضلا عن تكييفها على الصعيد المحلي مع الشركاء الاقتصاديين، وبذلك فإن النظام الجديد للمحاسبة سيوحد لغة هذه الأخيرة بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.¹⁰

1-2-2- أسباب التحول إلى المحاسبة المالية في الجزائر:

لعل من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوجه بنظامها المحاسبي نحو مفهوم المحاسبة المالية تلك النقائص التي تخللها المخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد أن طريقة تقديم المخطط القديم كانت تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي والمصطلحات المستعملة، كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح، ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.¹¹

كما نجد أن من بين الأسباب أيضا، النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني وهي تتعلق بالإطار المحاسبي وتصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، قواعد التقييم، التعاريف وقواعد سير الحسابات ومعالجة بعض العمليات، ولم يتم أيضا ذكر بعض الحسابات مثل: رأس المال المسدد ورأس المال غير المسدد، علاوات تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، القرض التجاري وغيرها من حسابات ظهرت نتيجة التطور الاقتصادي.

كل هذه النقائص الموجودة في النظام المحاسبي القديم، والتغيرات الاقتصادية التي حدثت على المستوى الوطني والعالمي، وغيرها من العوامل جعلت من المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى ومتطلبات الحياة الاقتصادية العصرية مما استوجب على الجزائر التفكير في إعداد نظام محاسبي جديد سيعزز مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بعد الانتهاء من عمليات تكييف الأنظمة المعمول بها مع الأنظمة العالمية وتوحيد لغة المحاسبة حسب المعايير الدولية.

1-3- التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

تحضيرا لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تضمن العدد 19 من الجريدة الرسمية لسنة 2009 القرار المتضمن للنظام المحاسبي المالي الجديد، الذي سيعوض المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان مطبقا منذ 1975، وهذا في

إطار سلسلة الإصلاحات المالية المنتهجة من قبل الوزارة المنتدبة للإصلاح المالي، بهدف مطابقة النظام المحاسبي الوطني مع القواعد المطبقة على الصعيد العالمي، كنتيجة مباشرة لانفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

1-3-1-المخطط المحاسبي الوطني القديم:

صدر المخطط الوطني للمحاسبة في إطاره القانوني بالمرسوم 35-75 المؤرخ في 29 أبريل 1975، وقرار متعلق بكيفية تطبيقه المؤرخ في 23 جوان 1975، وهذه النصوص لها الطابع التخطيطي يطبق المخطط على جميع المؤسسات وفقا للمادتين 1، 2 من الأمر الصادر بتاريخ 29 أبريل 1975 ولقد جاء هذا المخطط ليساير الاقتصاد الموجه ويعوض النظام المحاسبي الفرنسي، الذي أصبح لم يساير التنمية ولم يلي حاجيات البلاد، كما جاء من أجل تسهيل¹²:

- العمل المحاسبي بالدرجة الأولى، أي تسجيل ومعاملة البيانات المحاسبية وإعداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة؛
- مهمة مراجعة ومراقبة الحسابات (الداخلية والخارجية)؛
- مهمة تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب؛
- مهمة جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات من أجل الدراسات الإحصائية والتخطيط؛
- عملية التحليل المالي لأوضاع ونتائج المؤسسات؛
- مهمة تعليم المحاسبة في قطاع التعليم.

ولقد تم تقييم المخطط المحاسبي الوطني خلال سنتي 1999 و 2000 من قبل مجموعة من الخبراء في المحاسبة، وأظهرت عملية التقييم أنه أصبح لا يساير التطورات الاقتصادية، وخلال سنة 2001 تم إعداد مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي والتي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي، ولقد قدم هذا المجلس بعد دراسة المخطط المحاسبي الوطني ثلاث سيناريوهات للإصلاح المحاسبي تمثلت في:¹³

- السيناريو الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني؛
- السيناريو الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني نحو الحلول الدولية؛
- السيناريو الثالث: إعداد نظام محاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية.

ووقع اختيار الهيئات الوطنية فيما بعد على السيناريو الثالث، هذا الاختيار ينتج عنه تغييرات في النظام المحاسبي الوطني وعليه جاء مشروع المخطط المحاسبي المالي الجديد ليساير هذه المتغيرات والمستجدات الجديدة.

1-3-2-الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني، لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية.

إن النظام الجديد يقر بإنتاج معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية، إلى جانب تقييم الوضع المالي من أجل الحد من المخاطر والأخطاء وتسهيل عملية مراقبة الحسابات، كما يهدف إلى جمع معلومات مالية متطابقة مع القواعد المالية الدولية وتقديم المعطيات المصرفية الدقيقة للمؤسسات ذات الصلة وللمستثمرين، كما يسمح بالتكفل بالعمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية غير المدرجة في مخطط المحاسبة الوطني القديم.

ولقد أصبح النظام المالي المحاسبي هو النظام المطبق في الجزائر، وذلك حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، حيث نجد أن هذا القرار يبين قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وتشير مواد القرار إلى أنه يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق بنود القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، لاسيما تعريف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشف المالية والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية بكل شفافية، وتفسير المعايير المحاسبية وطريقة فهم العمليات، ويهدف النص أيضا حسب الحكومة، إلى تطوير المعايير والمساعدة على تحضير الكشف المالية والسماح بإجراء مقارنة دورية للمعلومة المالية، والقضاء نهائيا على كل التجاوزات التي كانت تحدث خلال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي القديم.¹⁴

ويرمي النظام المالي الجديد إلى تحقيق أهداف رئيسية نذكر منها:¹⁵

- * إيجاد حلول محاسبية لعمليات لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
 - * تبني تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛
 - * تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة، أكثر شفافية، تسهل القواعد المحاسبية؛
 - * الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين الأعضاء المستخدمين، مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور، مدققين والدولة؛
 - * تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق؛
 - * ضمان مقروئية أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة.
- ولعل من أهم المزايا الرئيسية للنظام المحاسبي المالي الجديد نذكر:
- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة والأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء وكذا المنتجات؛
 - توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني مثل القرض الإيجاري الامتيازات والعمليات التي تتم بالاشتراك؛
 - وصف لمحتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة: الحصيلة، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة المالية وتقديمه وفق المعايير الدولية؛
 - وجوب تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛

- تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي وهي ظاهرة شائعة بدون تنظيم؛

- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة الخزينة خاص بالمؤسسات المصغرة وصغار التجار والحرفيين وهذا ما سيتم التطرق له بشيء من التفصيل في الجزء الموالي.

2- المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

2-1- مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات، والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات والكوادر المختصة في مجال المحاسبة.

2-1-1- تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:¹⁶

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

2-1-2- المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:¹⁷

أ- بالنسبة للمؤسسات التجارية:

تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

ب- بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية:

تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج.

ج- بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى:

بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها يختلف والذي حدد ب 03 ملايين دج.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينها كما يلي:¹⁸

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دج.

- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج.

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (02) دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج.

2-2- إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردتها فيما يلي:

2-2-1- متابعة العمليات الجارية:

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:¹⁹

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.

- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...)، وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.
- ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:
- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداءات الخدمات.
- الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).
- شراء التثبيات.
- الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

2-2-2- مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية:

- يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجموعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية:²⁰
- يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:
 - * مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
 - * مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
 - * مبلغ التثبيات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
 - * مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

- يجب أن تحفظ الكشف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

- يجب أن تملك المؤسسات التي لها تثبيات سجلا تقيّد فيه هذه التثبيات ويبيّن فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهلاك يحسب على أساس إهلاك خطّي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.

- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كفاءات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

* حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.

* حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.

* حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيات المشتركة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).

* حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).

* حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

3- الكشف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة:

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية وتقديرها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشف المالية وهي جداول تبين وضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة ونوضح ذلك فما يلي.²¹

3-1- عمليات مراقبة نهاية السنة المالية:

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.

- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب.

- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

3-2-تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الخصص التي يقدمها المستغل)

- نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتبثبات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

3-3-عرض وتقديم الكشف المالية:

تشكل الكشف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد.

وتقدم هذه الكشف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم 01: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق		رأس المال	
البنك (زيادة أو نقصان)		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم 02: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التشبيات		رأس المال	
المخزونات		نتيجة السنة المالية الاقتراضات	
قروض الاستغلال		ديون الاستغلال	
الصندوق			
البنك			
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

الجدول رقم 03: حسابات النتائج.

المبالغ	الفصول
	إيرادات البيع أو أداءات الخدمة
	إيرادات النشاطات الأخرى
	مجموع إيرادات النتائج
	نفقات الشراء
	نفقات النشاطات الأخرى
	مجموع نفقات الأعباء
	الرصيد: (الإيرادات-النفقات) للسنة المالية (أ)
	تغير قروض الاستغلال م/م - 1
	تغير ديون الاستغلال م/م - 1
	تغير المخزونات م/م - 1
	تصحيحات تتعلق بالاقتراضات
	تصحيحات تتعلق بالتشبيات
	نتيجة السنة المالية

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي: أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم 04: تغير الخزينة خلال السنة المالية.

المبالغ	البيان
	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
	الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
	الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)
	المتأتبة من:
	- حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-)
	للمستغل
	- الرصيد (الإيرادات - النفقات) السنة المالية (أ)
	- حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات
	الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)

وبهذا فإن الكشف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملية للميزانية وحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.*

خاتمة:

بعد قيام الجزائر بإصلاح للنظام المحاسبي، تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقرضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

IAS/IFRS

ونجد أن النظام المحاسبي المالي قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية، مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة والتي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لإيراداتها وصرفها لنفقاتها.

- 1 _ المحاسبة المالية من الألف إلى الياء، موقع منتدى المحاسبين العرب، متاح على الرابط <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=116> تم التحميل بتاريخ 2009/08/18.
- 2 _ المحاسبة المالية، متاح على الرابط lmd-batna.hooxs.com تم التحميل بتاريخ 2009/08/26.
- 3 _ رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقها، دار الصفاء، الأردن، 2000، ص 13.
- 4 _ سامي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة الجزائر، 2009/2008، ص 06.
- 5 _ المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.
- 6 _ عبد الرزاق الشحادة، إبراهيم فتوح، المحاسبة المتوسطة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2008، ص 33.
- 7 _ نفس المرجع السابق، ص 16-17.
- 8 _ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، متاح على الرابط lmd-batna.hooxs.com تم التحميل بتاريخ 2009/08/26.
- 9 _ نظام محاسبي جديد للحد من الاختلاسات والفساد بالجزائر، موقع محيط: شبكة الإعلام العربية، متاح على الرابط http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=26663&pg=38 تم التحميل بتاريخ 2009/08/26.
- 10 _ الجزائر تعتمد نظام محاسبة جديد لمواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي، موقع وكالة الأنباء الكويتية، صفحة الشؤون الاقتصادية، تاريخ المقال 2008/10/06، متاح على الرابط <http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/ArticleDetails.aspx?id=1942143&Language=ar> تم التحميل بتاريخ 2009/08/18.
- 11 - Rezzag Labza Imad, **Nécessité d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables international**, mémoire de magistère, ESC, 2004, p.67
- 12 - بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 39.
- 13- Samir merouani, **le projet du nouveau system comptable financier algérien** « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère, ESC, 2007, p.p.69,70
- 14 _ عبد الوهاب بوكروح، الخبراء ينتقدون إصرار الحكومة ويؤكدون أنه سيلحق أضرارا بالاقتصاد الوطني، تطبيق النظام المحاسبي المالي بداية 2009 سيستفيد منه الأجانب، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2008/06/11.
- 15 - أهداف المخطط المحاسبي المالي، موقع منتديات ابن الجزائر، (منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، متاح على الرابط <http://www.ibndz.com/vb/showthread.php?t=15058> تم التحميل بتاريخ 2009/08/28.
- 16 _ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.
- 17 - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.
- 18 _ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 06.
- 19 - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.
- 20 - نفس المرجع السابق، ص 78.
- 21 - نفس المرجع السابق، ص 78-80.
- * : للتفصيل أكثر حول الكشف المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة راجع القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.